سوق العقارات في الإمارات أكثر استدامة وأقل عرضة للأزمات المالية

أسعار العقارات بدبي ترتفع بنسبة 30 في المئة عن العام الماضي

■ «ديوان» للاستشارات الهندسية والمعمارية تصنف على أنها إحدى أفضل شركتين معماريتين في الشرق الأوسط

يشهد قطاع العقارات في الإمارات العربية المتحدة انتعاشا جديدا مع ارتفاع أسعار العقارات في دبي بنسبة تجاوزت 30 في المئة عن أسعار العام الماضي – مع توقع زيادة النمو أكثر من ذلك- وذلك وفقا للتقرير الأخير الذي أصدرته شركة العقارات العالمية «جونز لانغ لاسل» «JLL».

وقدرت مؤسسة سيتي جروب العالمية للخدمات المالية أن تكون الطفرة العقارية الحالية في البلاد أكثر استدامة وأقل عرضة للأزمات المالية الخارجية، وذلك على عكس ما جرى عام 2008.

ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة بنسبة 5 في المئة في العام 2014، مع استمرار زيادة معدل النمو في السنوات القادمة، من خلال فعاليات مثل «معرض إكسبو 2020» في دبي- والأمر المميز هو تركيز مجلة بيلدينغ ديزاين، المجلة الرائدة في القطاع المعماري فيبريطانيا، على موضوع «إعادة إحياء دبي وعودتها إلى الأضواء العالمية» هذا العام. وتمثل هذه القيمة ارتفاعاً بنسبة 4 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في البلاد مقارنة مع العام الماضي.

وتجحت «ديوان» للاستشارات الهندسية والمعمارية في دخول قائمة مجلة بيلدينغ ديزاين البريطانية المتخصصة لأفضل 100 شركة معمارية في العالم للعام 2014 للعام الخامس على التوالي؛ حيث تصدر المجلة تصنيفاً سنوياً يسلط الضوء على أفضل الممارسات المعمارية في العالم.

ووفقاً للمجلة، فإن الشركات العالمية تسعى إلى دخول سوق العقارات المزدهر في الإمارات العربية المتحدة، وتعد «ديوان» في وضع مثالي للاستفادة من هذا الأمر، فهي الشركة الإماراتية الوحيدة التي تم تصنيفها من قبل المجلة في لائحتها التي تعد «الإحصائية الأكثر دقة» في هذا القطاع، كما حازت «ديوان» على المرتبة الثانية بين أفضل شركات الشرق الأوسط، وحلت في المرتبة 50 عالمياً.

كما سلطت المجلة الضوء على نجاحات «ديوان» في العراق، منذ عودة الشركة إلى البلاد عام 2010- وبالتحديد على العقدين: مركز البصرة الثقافي بتكلفة 60 مليون دولار أمريكي، والعقد المبرم لتخطيط مدينة النخلة، المدينة الجديدة بمساحة 14.500 هكتار في البصرة والتي ستستوعب عند اكتمال بنائها مليون شخص.

وعلى المستوى العالمي، تمتلك شركة «ديوان» مكاتب في كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والعراق، وقطر، والفيليبين، والهند. وتحتفل الشركة هذا العام بإكمالها عامها الثلاثين منذ تاسيسها، بالإضافة إلى افتتاحها مكتباً في الدوحة. وتوظف الشركة 230 معمارياً، يعملون في مشاريع هندسية ومعمارية على مستوى عالمي تمتد لتشمل 10 بلدان.

قطاع العقار في الامارات يشهد انتعاشا ملحوظا

البغلي: الأراضي الصناعية شحيحة والمنتج الكويتي يواجه صعوبات في تسويقه

قال مرشح غرفة التجارة والصناعة علي البغلي انه من الضروري توطين المستثمرين عبر تهيئة بيئة عمل للشركات وتشجيع الصناعات المحلية بالاضافة الى تحفيز تلك الاستثمارات ودعمها كي تحمي المستثمرين من الهروب الى الخارج.

وطالب البغلي بتعديل قوانين وزارة التجارة القديمة والتي بها مثالب كي تواكب المستجدات والتشريعات الجديدة والتطور الاقتصادي، الى جانب تسهيل اجراء تصدير التراخيص للشركات التجارية وتقليل الدورة المستندية والبيروقراطية من اجل تهيئة بيئة اعمال للمستثمرين.

وعن اسباب هروب المستثمر الى الخارج بين ان ابرز العقبات هو الروتين الطويل والدورة المستندية، مبينا انه من الضروري فك الاشتباك بين الوزارات والهيئات كي تقلل من صعوبة الاجراءات وايقاف هروب الاموال.

علي البغلي

ورأى البغلي انه من الضروري تنويع مصادر الدخل للدولة خاصة وان الكويت كانت بلدا تجاريا قبل أن تكون بلدا نفطيا، مع اهمية اشراك القطاع الخاص في مسيرة التنمية، لاسيما وان مشاركته في المشروعات العملاقة يحد من الهيمنة على الاقتصاد ويعمل على دوران عجلة التنمية مما ينعكس على كافة القطاعات.

وعن العقبات في القطاع الصناعي والسبل الكفيلة لحلها اشار الى ان من الامور التي تحتاج الى اعادة نظر واهتمام، القسائم الصناعية، لاسيما وان المستثمر يواجهة صعوبة استخراج القسيمة الصناعية وشح تلك القسائم في حين يحتاج الى فترة طويلة لاستكمال اجراءات الحصول على موافقة الجهات المسؤولة، كما تاتي قضية منافسة المنتج المستورد للمنتج الوطني وصعوبة تسويقة خارجيا وارتفاع كلفته نتيجة ارتفاع اسعار الاراضي الصناعية عائقا امام نمو الصناعة.

واكد ان اجندته الاقتصادية تحمل عدة قضايا وفق اولويات تساهم في انعاش الاقتصاد وايجاد الفرص الاستثمارية وتنويع مصادر الدخل الى جانب حل المشاكل العاقلة اقتصاديا وهو ضمن نطاق دور الغرفة في معالجة القضايا الاقتصادية والتي تسهم في جعل الكويت مركز مالي وتجاري.

100 عائلة تنتقل للسكن بالمشروع

«الدار» تباشر تسليم 2130 وحدة سكنية بمشروع «الغدير»

تسلم شركة الدار العقارية الوحدات السكنية للمشترين في مشروع الغدير، الذي تطوره الشركة ضمن المنطقة الاستثمارية لسبخ سديرة، ويتالف من 2130 وحدة، بواقع 671 فيلا وتاون هاوس، و1461 شقة، بحسب بولس ميدلتون المدير التنفيذي لإدارة المحافظ التجارية في الشركة.

وقال ميدلتون على هامش جولة صحفية نظمتها الشركة بمقر المشروع امس إن الشركة انجزت أعمال البناء بالمشروع خلال العام الماضي، فيما تم بدء التسليم قبل نحو 6 أسابيع، مشيرا إلى انتهاء الشركة من تسليم نحو 304 وحدات حتى الآن، فيما انتقلت 100 عائلة للسكن بالمشروع.

وأشار ميدلتون إلى انتهاء الشركة من بيع نحو الفي وحدة بالغدير وذلك منذ إطلاق المشروع حتى الآن، موضحا أن الأسابيع الستة الماضية شهدت بيع نحو 100 وحدة، ولم يتبق سوى 100 وحدة، مقسمة على فلل ووحدات تاونهاوس وشقق مُتاحة للبيع او التاجير.

وذكر أن أسعار البيع بالمشروع تختلف حسب المساحة والموقع والإطلالة، حيث يقدر متوسط سعر الأستوديو بنصف مليون درهم، والشقة المؤلفة من غرفة واحدة 700 الف درهم، والغرفتين 1.1 مليون درهم، فيما يقدر متوسط سعر بيع التاون هاوس 1.3 مليون درهم، والفيلا المستقلة 2.6 مليون درهم، فيما ترتفع أسعار الفلل الكبيرة إلى نحو 3 ملايين درهم، فيما تبدأ أسعار تأجير الأستوديو من 35 الف درهم، ويتراوح سعر تأجير الفلل المؤلفة من 3 غرف بين 100 و120 الف درهم. وأضاف أن المشروع يضم 153 فيلا مستقلة، و518 تاون هاوس، إضافة إلى 507 استوديو، و408 شقق مؤلفة من غرفة واحدة، و518 شقة ذات غرفتين وصالة.

المرحلة الأولى

وذكر ميدلتون أن مشروع الغدير ككل يوفر نحو 6 آلاف وحدة سكنية، حيث أنهت الشركة حاليا تطوير المرحلة الأولى والتي تضم 2130 وحدة، فيما سيتم تطوير المراحل المتبقية وفقا لحجم الطلب بالسوق، وبناء على دراسة واقية لأوضاع القطاع العقاري خلال الفترة المقبلة.

لتحتل مكانة بارزة ضمن أفضل 50 وجهة للمؤتمرات بحلول 2018

أبوظبي تسعى لاستضافة 18 مؤتمراً عالمياً خلال أربع سنوات

تعتزم أبوظبي الدخول في مناقصات لاستضافة 18 مؤتمراً عالمياً لتكون من ضمن أفضل 50 وجهة لسياحة الحوافز والمؤتمرات بحلول عام 2018، بحسب مبارك النعيمي مدير الترويج والمكاتب الخارجية في هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

وأوضح النعيمي في تصريحات على هامش أعمال معرض «الخليج لسياحة الحوافز والأعمال والمؤتمرات» الذي يختتم أعماله اليوم، أن الهيئة تستهدف النجاح في استضافة تلك المؤتمرات خلال الأربع سنوات المقبلة للدخول في تصنيف أفضل 50 وجهة عالمية لسياحة المؤتمرات.

وبين النعيمي أن أبوظبي حاليا ضمن أفضل 100 في قائمة عالمية لسياحة الاجتماعات والمؤتمرات ضمن تصنيف عام 2012 الذي أصدره الاتحاد الدولي للمؤتمرات والاجتماعات. وأضاف نقف حاليا أبوظبي في مصاف مدن عالمية مرموقة في مجال تنظيم فعاليات الأعمال مثل أتلانتا وبرازيليا وبيرث، ومتجاوزة مراكز رائدة مثل لاس فيجاس وكولونيا في ألمانيا.

وكانت هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة أعلنت في مارس العام الماضي، عن إطلاق مكتب أبوظبي للمؤتمرات ليكون الجهة الجديدة التي ستتولى تطوير قطاع فعاليات الأعمال في الإمارة، ويعزز تنافسيتها عالميا لاستقطاب فعاليات كبرى.

جناح أبوظبي في معرض الخليج للحوافز

ويأتي إنشاء مكتب أبوظبي للمؤتمرات الذي يعمل تحت مظلة الهيئة، بالتعاون والشراكة مع شركة أبوظبي الوطنية للمعارض، إضافة إلى جميع الشركاء المعنيين، لتحقيق طموح إمارة أبوظبي بأن تكون بين أفضل 50 وجهة عالمية للمؤتمرات على قائمة الجمعية الدولية للمؤتمرات والملتقيات خلال السنوات الأربع المقبلة.

وفيما يتعلق بنتائج معرض «الخليج لسياحة الحوافز»، قال النعيمي: إن الجهات المشاركة تحت مظلة هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة استطاعت تنظيم 100 اجتماع مع صناع القرار في اليوم الأول من المعرض، متوقعا تنظيم أكثر من 100 اجتماع في اليوم الثاني للمعرض أمس، ليتجاوز عدد الاجتماعات 250 اجتماعا خلال المعرض.

وقال النعيمي: إنه تمت مناقشة خلال تلك الاجتماعات استضافة أبوظبي للفعاليات والمؤتمرات والاجتماعات للأعوام المقبلة، والتي سينجم عنها صفقات مؤكدة.

وإضاف النعيمي انه تتم مناقشة أيضا خلال تلك الاجتماعات عروض الفنادق وشركات السياحة المقدمة والتسهيلات المتوافرة لاستضافة الفعاليات من مرافق للاجتماعات وقاعات للمؤتمرات.

وأشار إلى أن أن بعض الفنادق في أبوظبي قدمت عروضا تنافسية، حيث وصل سعر بعض الفنادق 120 دولاراً لليلة الفندقية الواحدة.

وتشارك أكثر من 70 جهة محلية من أبوظبي في المعرض، تتوزع على 39 جناحا رئيسا، وذلك تحت مظلة جناح هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، وتستحوذ سياحة الأعمال والمؤتمرات والحوافز والمعارض على 60 في المئة من إجمالي الإيرادات في فنادق أبوظبي، بحسب عاملين في القطاع.

خبير: توقعات بارتفاعات قوية للذهب بدفع من عودة البنوك المركزية لشرائه

أشار الرئيس التنفيذي لشركة تداولات الاسواق العالمية TradeSys Limited عمرو عبده إلى إن البنوك المركزية بدأت مؤخرا بشراء الذهب مرة أخرى بعد توقف دام لأشهر، وعلى رأسها المركزي الروسي، والمركزي التركي.

وأضاف في حديثه مع الـ CNBC عربية انه وفي حال بدأت البنوك المركزية الأخرى بالشراء فإن ذلك سيعطي دافعا قويا جدا لأسعار الذهب في 2014.

كما أوضح أن البيانات الاقتصادية الأمريكية كانت إيجابية خاصة بالنسبة لمؤشر ثقة المستهلكين وقطاع العقارات، الأمر الذي يدل على متانة الاقتصاد الأمريكي رغم عوامل الطقس خلال الشهرين الماضيين والتي كانت غير مساعدة للحركة الاقتصادية.

توقعات بارتفاع الذهب

وأظهرت بيانات من صندوق النقد الدولي اليوم أن روسيا زادت حيازاتها من الذهب بمقدار 7.247 طن في فبراير لتصل الي 1041.96 طنا وأن تركيا زادت ايضا احتياطياتها من المعدن النفيس بعد هبوط حاد في الشهر السابق. واشارت البيانات إلى أن احتياطيات تركيا من الذهب ارتفعت بواقع 9.292 طن لتصل إلى 497.869 طن.بحسب رويترز

ويذكر أن صعدت أسعار الذهب في التعاملات الاسيوية اليوم الثلاثاء متعافية من ادنى مستوى لها في شهر الذي سجلته في الجلسة السابقة بدعم من مشتريات لتغطية مراكز مدينة وزيادة في حيازات صناديق المؤشرات المدعومة بالمعدن النفيس لكن التوقعات لارتفاع اسعار الفائدة الامريكية ونقص الشراء الفعلي يقيدان المكاسب. وارتفع سعر الذهب للبيع الفوري 4.43 دولار إلى 1313.55 دولار للاوقية «الأونصة» بحلول الساعة 0337 بتوقيت جرينتش مبتعدا عن أدنى مستوى له منذ 20 فبراير شباط البالغ 1307.54 دولار الذي هبط اليه يوم الاثنين لكنه دون أعلى مستوى في ستةالهشر البالغ 1391.76 دولار الذي قفز اليه الاسبوع الماضي.

الصندوق السعودي للتنمية يوقع مع البحرين اتفاقيتين بقيمة 58 مليون دولار

وقع الصندوق السعودي للتنمية في العاصمة البحرينية المنامة أمس اتفاقيتين مع مملكة البحرين، يقدم من خلالها الصندوق منحة لتنفيذ المرحلة الثانية في إطار برنامج التنمية الخليجي مع الصندوق السعودي للتنمية التي لتغطية مشروعين في قطاع الصحة، بقيمة إجمالية قدرها 58 مليون دولار أمريكي من إجمالي المنحة التي تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار. ووقع الاتفاقيتين عن الصندوق السعودي للتنمية نائب الرئيس والعضو المنتدب المهندس يوسف بن إبراهيم البسام وعن الجانب البحريني معالي وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ. وتتضمن الاتفاقية الأولى توفير التمويل اللازم لإنشاء مركز غسيل الكلى بالرفاع، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ 21 مليون دولار. ويهدف المشروع إلى توفير الخدمات الطبية للمرضى الذين يعانون من أمراض الكلى وذلك بسعة 60 سريراً، إضافة إلى تقليل حالات الانتظار للمرضى ورفع كفاءة الرعاية الصحية في هذا المجال. أما الاتفاقية الثانية فتخص تمويل إنشاء مركز العناية للإقامة الطويلة في مدينة المحرق، بقيمة إجمالية تبلغ 37 مليون دولار، ومن شأنه توفير الخدمات الطبية للمرضى الذين يعانون من أمراض تتطلب الإقامة لمدد طويلة في المراكز الصحية، وذلك بطاقة 100 سرير.

3.8 في المئة نمو حجم التبادل التجاري بين البلدين

الإمارات تتصدر دول «التعاون» في واردات السلع من ألمانيا بقيمة 50 مليار درهم خلال 2013

تصدرت الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث واردات السلع من ألمانيا خلال العام 2013، لتصل إلى 50 مليار درهم «10 مليارات يورو»، مقابل 48.9 مليار درهم في العام 2012، بنمو 1.7 في المئة ، بحسب إحصائيات مركز الإحصاء الألماني الاتحادي. ووفقا للإحصائيات بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال ذات فترة المقارنة 54.5 مليار درهم مقابل 52.5 مليار درهم، بنمو 3.8 في المئة ، لتأتي تقريباً مساوية للسعودية في حجم التبادل التجاري في العام الماضي. وأشارت بيانات المركز إلى أن حجم الواردات الألمانية من الإمارات نمت في العام 2013 بنحو 2.55 في المئة لترتفع إلى أكثر من 18.7 مليار درهم «3.71 مليار يورو» مقابل 18 مليار درهم «3.58 مليارات يورو» في العام 2012.

وأفادت بيانات المركز الصادرة أمس بأن الإمارات تعتبر أهم شريك تجاري مع ألمانيا على مدار العقد الأخير، مع توقعات أن تظل العلاقات التجارية أكثر تطورا في العام الحالي والسنوات المقبلة، مدفوعة بمعدلات النمو العالية في الاقتصاد الوطني، كما ستبقى الدولة اهم دول المنطقة في حركة التبادل التجاري. وقال «ماسيمو فالتشيوني» الرئيس التنفيذي لشركة «بولر هيرمس» العالمية للتأمين على الائتمان التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي، إن العلاقات التجارية بين ألمانيا ودول مجلس التعاون الخليجي تمثل أهم الشراكات التجارية العالمية، معززة بالنمو الاقتصادي الذي سجلته اقتصاداتها في السنوات الماضية، مع ناتج محلي بلغ 3.5 تريليون دولار في العام 2013، مقابل 1.7 تريليون في 2012.

وتوقع استمرار النمو بوتيرة أفضل خلال العام الحالي في الإمارات ومختلف دول الخليج، في ظل تنامي الانفاق الحكومي على تعزيز مشروعات البنية التحتية، واستمرار تدفق استثمارات القطاع الخاص، بما يعزز من ازدهار الاقتصاد الخليجي.

ولفت إلى أن تحقق دول الخليج متوسط معدل نمو 5 في المئة في العام 2014، مع نمو الناتج المحلي 1.8 في المئة ، ويرتفع عن ذلك في الإمارات مدفوعا بالاستثمارات الرأسمالية.

وأشار إلى وجود آفاق أفضل وأكبر نمواً في العلاقات التجارية بين الإمارات وألمانيا ومختلف دول الخليج، وظهور شراكات جديدة ونمو في حجم التبادل التجاري، وهذا الأمر لا يقتصر على الإمارات بل يمتد إلى باقي دول مجلس التعاون.

وتشير البيانات الإحصائية إلى نمو حركة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجية وألمانيا والتي نمت في العام 2013 بنحو 5.5 في المئة لتصل إلى 26.6 مليار يورو، مقابل 25.1 مليار يورو في العام 2012، فيما سجلت الصادرات الخليجية إلى ألمانيا 3.7 مليار يورو، مقابل 3.5 مليارات يورو لذات فترة المقارنة بنمو 3.4 في المئة.

وسجلت واردات دول الخليج من ألمانيا نمواً 5.9 في المئة في العام الماضي مرتفعة من 21.6 مليار يورو إلى 22.8 مليار يورو، لتصبح اهم شريك تجاري عالمي. وسجلت تجارة السعودية وألمانيا في العام الماضي 10.9 مليار يورو، مقابل 9.9 مليارات يورو، فيما تراجعت صادرات السعودية إلى ألمانيا بنحو 2.4 في المئة ، لتنخفض إلى 1.6 مليار يورو، مقابل 1.7 مليار، بينما ارتفعت واردات المملكة 12.4 في المئة لتصل إلى 9.2 مليارات يورو مقابل 8.2 مليارات لنفس فترة المقارنة.

وبالنسبة للكويت سجلت وارداتها من ألمانيا تراجعاً 7 في المئة إلى 763.3 مليون يورو في 2013 مقابل 821.1 مليون يورو في 2012، بينما نمت صادراتها 31.6 في المئة لتصل إلى 356.4 مليون يورو مقابل 270.8 مليون يورو.

وبلغت واردات قطر من ألمانيا 1.21 مليار يورو مقابل 1.17 مليار يورو، بنمو 7.3 في المئة ، فيما بلغت صادراتها 762 مليون في العام الماضي، مقابل 723 مليون في 2012، بنمو 5.3 في المئة. وبلغت واردات البحرين من ألمانيا 356.7 مليون يورو مقابل 399.5 مليون، بتراجع 10.7 في المئة ، بينما بلغت صادراتها 60.2 مليون يورو مقابل 35.7 مليون، بنمو 68.6 في المئة.

سفينة تفرغ حمولتها في ميناء خليفة